مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (٨) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (8) 2026

تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)

د. لطيف زيود*

د. أحمد عاصي**

أحمد محمد موسه***

(تاريخ الإيداع ٢٥/ ٣/٢٠٢٦ – تاريخ النشر ١/ ٧/ ٢٠٢٦)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية من وجهة نظر محاسبي الإدارة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسية لجمع البيانات من مجتمع مكوّن من ٦٠ محاسب إدارة، جرى استرجاع ٥١ استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت ٨٥%. وتضمن الاستبيان محوراً للبيانات الديموغرافية، ومحورين لقياس دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية. أظهرت النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات، وأن أفراد العينة يتمتعون بمستوى علمي مناسب ينعكس إيجاباً على موثوقية إجاباتهم. كما بيّنت النتائج أن محاسبي الإدارة يقيّمون دور التحول الرقمي تقييماً إيجابياً في تعزيز المساءلة والشفافية، إذ يسهم في تحسين توثيق الإجراءات، ورفع دقة البيانات، وتعزيز الرقابة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، ودعم الثقة بأداء الجهات العامة. وتخلص الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل مدخلاً عملياً لدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة في الجهات العامة، مع ضرورة تطوير البنية الرقمية، وتدريب العاملين، وتعزيز التكامل بين الأنظمة المحاسبية والرقابية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المساءلة، الشفافية، الجهات العامة ذات الطابع الإداري.

* أستاذ – قسم المحاسبة – كليّة الاقتصاد – جامعة اللّاذقيّة – سورية.

**أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة اللّاذقية – سورية.

***طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة – كليّة الاقتصاد–جامعة اللّاذقيّة – سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (٨) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (8) 2026

valuating the Role of Digital Transformation in Enhancing Accountability and Transparency in Administrative Public Entities: A Field Study in Latakia Governorate

Dr. Lateef Ziyoud*

Dr. Ahmed Aasi**

Ahmed Mohammed Mousa***

(Received 25/3/2026.Accepted 1/7/2026)

□ABSTRACT □

This study aimed to evaluate the role of digital transformation in enhancing accountability and transparency in administrative public entities in Latakia Governorate from the perspective of management accountants. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the main data collection tool. The target population consisted of 60 management accountants, of whom 51 valid questionnaires were returned for analysis, representing an 85% response rate. The questionnaire included a demographic section and two sections measuring the role of digital transformation in promoting accountability and transparency. The results showed that the research instrument had a good level of reliability, and that the sample possessed an appropriate academic background, which positively supports the credibility of their responses. The statistical findings also indicated that management accountants perceive digital transformation positively in strengthening accountability and transparency, as it contributes to better documentation of procedures, improved data accuracy, stronger oversight, easier access to information, and greater confidence in public sector performance. The study concludes that digital transformation is a practical approach to supporting good governance principles in public entities, while emphasizing the need to develop digital infrastructure, train employees, and strengthen integration between accounting and oversight systems.

Keywords: Digital Transformation, Accountability, Transparency, Public Administrative Entities.

*Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate student (doctorate of Accounting), Department of Accounting, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria

١- مقدّمة:

يشهد العالم اليوم تحولاً جذرياً في نماذج الإدارة الحكومية نتيجة التقدم المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات، الأمر الذي جعل التحول الرقمي خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتطوير المنظومة الإدارية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري. فتبنّي الأنظمة الرقمية لم يعد مجرد توجه تقني، بل أصبح وسيلة فعّالة لإعادة صياغة أساليب العمل التقليدية، وتعزيز جودة الخدمات، ورفع كفاءة استخدام الموارد. وفي هذا السياق، تبرز المساءلة والشفافية كعنصرين أساسيين يتأثران بشكل مباشر بمدى نجاح التحول الرقمي، إذ تسهم التقنيات الحديثة في توفير البيانات الدقيقة، وتوثيق الإجراءات بشكل لحظي، وتسهيل عمليات الرقابة الداخلية والخارجية، فضلاً عن الحد من فرص الفساد الإداري أو التدخلات الفردية في مسارات العمل.

مع اتساع نطاق تطبيق الأنظمة الرقمية في الجهات الحكومية، تزايدت الحاجة إلى تقييم دور هذا التحول في آليات المساءلة والشفافية. ومن هنا يأتي هذا البحث الميداني لتقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية داخل الجهات العامة ذات الطابع الإداري، ولتسليط الضوء على مستوى تطبيق النظم الرقمية، وبيان مدى إسهامها في تحسين تدفق المعلومات ودقة التقارير، إضافة إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول، واقتراح توصيات تسهم في تعزيز فعاليته وتحقيق أهدافه الموضوعة مسبقاً.

١-١ مشكلة البحث:

على الرغم من التوجه المتسارع لدى الجهات العامة ذات الطابع الإداري نحو اعتماد التحول الرقمي كمدخل أساسي لتطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات، تظل مظاهر قصور المساءلة والشفافية في بعض الأجهزة الإدارية مرئية وموحية بوجود خلل في آليات ضبط الأداء وتداول المعلومات. تتمثل مظاهر المشكلة في ضعف دقة البيانات والتقارير، صعوبات تتبّع الإجراءات المالية والإدارية، نقص التوثيق الإلكتروني الشامل، وتزايد الشكوك بشأن موثوقية الأنظمة الرقمية في دعم الرقابة الداخلية والخارجية.

ويبرز دور محاسبي الإدارة في هذه المعادلة، إذ إن تقييمهم وإدراكهم لمدى قدرة الحلول الرقمية على تحقيق الوضوح، تقليل الأخطاء، وتمكين آليات المساءلة والشفافية يمثل مؤشراً حاسماً لنجاح التحول الرقمي في هذه الجهات.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة الميدانية إلى الإجابة عن السؤالين الرئيسين التاليين:

ما هو دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري من وجهة نظر محاسبي الإدارة في محافظة اللاذقية؟

ما هو دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري من وجهة نظر محاسبي الإدارة في محافظة اللاذقية؟

١-٢ أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه يسلّط الضوء على دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية داخل الجهات العامة ذات الطابع الإداري، وذلك من خلال دراسة ميدانية تعتمد على آراء محاسبي الإدارة. وتكمن أهميته أيضاً في أنه يضيف معرفة تطبيقية إلى الأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي في القطاع الحكومي، ولا سيما في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق المحلي. ومن ثم، يسهم

البحث في سد جانب من الفجوة البحثية القائمة، ويوفر أساساً يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة تتناول العلاقة بين التحول الرقمي ومبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية في تقديم مؤشرات وتوصيات تساعد الجهات العامة على تحسين آليات المساءلة والشفافية عبر تطوير أنظمتها الرقمية، بناءً على تقييم دور التحول الرقمي الحالي .كما يمكّن صناع القرار من التعرف على التحديات التي تواجه محاسبي الإدارة في تطبيق الأنظمة الرقمية، واقتراح حلول عملية تسهم في تحسين جودة البيانات، ودقة التقارير، وفاعلية الرقابة في المؤسسات الحكومية..

١-٣ أهداف البحث:

يأتي هذا البحث استجابةً للحاجة المتزايدة لتقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري، ولا سيما من منظور محاسبي الإدارة، وتتلخص أهداف البحث بما يلي:

-تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري من وجهة نظر محاسبي الإدارة في محافظة اللاذقية.

-تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري من وجهة نظر محاسبي الإدارة في محافظة اللاذقية.

٢- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من محاسبي الإدارة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، إذ يبلغ عددهم في اللاذقية ٦٠ محاسب وذلك بحسب البيانات التي حصل عليها الباحث من مديرية المالية في اللاذقية.

٢-١ منهج البحث:

الجانب النّظري: اعتمد الباحث على المقاربة الاستنباطية كمنهج عام للتفكير من خلال الانتقال من العام إلى الخاص، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمد في جمع البيانات الثانوية حول موضوع البحث على الكتب والدوريات والرسائل والأطروحات العربية والأجنبية.

الجانب العملي: اعتمد الباحث على الدراسات السابقة من أجل إنشاء استبانة خاصة بالبحث، وذلك من أجل الحصول على البيانات الأولية، إذ تم توزيع الاستبانة على جميع محاسبي الإدارة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري بمحافظة اللاذقية والبالغ عددهم ٦٠ محاسبًا، أي تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل بدلًا من المعاينة. وقد تم الحصول على ٥١ استبانة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت ٨٥% من المجتمع الأصلي. ويُعد هذا المعدل مرتفعًا ومن شأنه الحد من تحيز عدم الاستجابة وتعزيز تمثيل البيانات للمجتمع المستهدف، الأمر الذي يبرر اعتماد ٥١ استبانة في التحليل الإحصائي النهائي، وقد تم تحليل بيانات البحث واختبار فرضياته باستخدام One-Sample T-Testبالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي ٢٥ SPSS.

٢-٢ متغيرات البحث وآلية قياسها:

يتناول هذا البحث متغيرين رئيسيين، يتم من خلالها تقييم الدور الذي يُرى أن التحول الرقمي يقوم به فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية:

أولاً: التحول الرقمي:

يعرف التحول الرقمي بأنه عملية توظيف التقنيات الرقمية وتكاملها في مختلف الأنشطة والعمليات التنظيمية بهدف إعادة تصميم الإجراءات وتحسين كفاءة الأداء وجودة الخدمات وتعزيز اتخاذ القرارات المبنية على البيانات. ويتجسد ذلك من خلال تطبيق نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، والأرشفة الإلكترونية، وأتمتة الإجراءات، وإتاحة البيانات والخدمات عبر المنصات الرقمية. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الاستبانة (سعيدي ، ٢٠٢٤)

ثانياً: المساءلة:

تعبر المساءلة عن قدرة الجهة العامة على توضيح إجراءاتها، وتحمل مسؤولية القرارات المتخذة، وإتاحة المعلومات التي تُمكّن من الرقابة والتقييم، وتم قياس هذا المتغير من خلال الاستبانة. (شحاته و العرادة، ٢٠٢٣)

ثالثاً: الشفافية:

يقصد بالشفافية مستوى الإفصاح عن المعلومات وإتاحتها للأطراف المعنية بشكل واضح وفي الوقت المناسب، وتم قياس هذا المتغير من خلال الاستبانة. (شرقي و حدوش، ٢٠٢١)

٢-٣ فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث بما يلي:

H_{01}: لا يوجد فرق جوهري بين متوسط إجابات محاسبي الإدارة حول تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، وبين المتوسط الفرضي(3)

H_{02}: لا يوجد فرق جوهري بين متوسط إجابات محاسبي الإدارة حول تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، وبين المتوسط الفرضي(3)

الدّراسات السّابقة:

الدراسات العربية:

دراسة شرقي وحدوش (٢٠٢١) بعنوان:

دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر

هدفت الدراسة إلى إبراز دور رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر في إضفاء الشفافية وتعزيزها، من خلال تحليل كيفية إدخال البعد التكنولوجي كبديل عن أساليب التسيير التقليدية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستلزم تفسير وتحليل الظاهرة الإدارية في سياق التحول الرقمي. وارتكزت على تحليل البيانات الثانوية من وثائق وتشريعات وتقارير رسمية، دون استخدام أساليب إحصائية كمية، انسجاماً مع الطابع المفاهيمي والتحليلي للدراسة.

توصلت النتائج إلى أن رقمنة الإدارة المحلية تمثل دعامة أساسية لإصلاح الهياكل الإدارية، كما أظهرت التجارب، وعلى رأسها مشروع البلدية الإلكترونية، أن الاستخدام الفعال لتقنيات المعلومات والاتصال يسهم في تعزيز ثقة المواطن، ومحاربة الفساد، وترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى دعم التحول نحو حكم محلي أكثر كفاءة وشفافية.

دراسة العرادة (٢٠٢٣) بعنوان:

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية (دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات المراجعة الداخلية على عمليات التحول الرقمي ودورها في تعزيز المساءلة والشفافية في البيئة الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، وقد اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام استبانة وُزعت على عينة مكوّنة من 92مراجعاً داخلياً عاملاً في تلك الجمعيات، بهدف قياس مستوى تأثير التحول الرقمي على فعالية المراجعة الداخلية وانعكاس ذلك على مستوى المساءلة والشفافية.

أظهرت نتائج البحث وجود تأثيرات إيجابية للمراجعة الداخلية المرتبطة بالتحول الرقمي في تحسين مستوى المساءلة والشفافية، وكشفت النتائج كذلك عن وجود تنسيق فعّال بين إدارات الجمعيات والمراجعين الداخليين في وضع خطط استباقية للوقاية من المشكلات المحتملة أثناء تطبيق الأنظمة الرقمية الجديدة.

دراسة سعيدي (٢٠٢٤) بعنوان:

التحول الرقمي كآلية لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة للبلديات

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى إسهام التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام على المستوى المحلي، وذلك من خلال تقييم قدرة الإدارات المحلية على الانتقال من النمط التقليدي إلى الإدارة الإلكترونية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة التشريعات والممارسات الرقمية القائمة، وتقييم جاهزية البنية التحتية والموارد البشرية، بالاعتماد على البيانات الثانوية والمصادر الرسمية ذات الصلة بالتحول الرقمي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى وجود قصور في مستوى جاهزية الإدارات المحلية في الجزائر، خاصة البلديات، نتيجة ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص الخبرة الرقمية لدى الموظفين، مما يحدّ من قدرة هذه الإدارات على تبنّي الحلول الرقمية بشكل فعّال، ويجعل مستوى الشفافية والمساءلة أقل مما تطمح إليه الاستراتيجيات الحكومية.

دراسة قورين وغالية (٢٠٢٥) بعنوان:

التحول الرقمي وتعزيز الحكومة الإلكترونية كمدخل لتحسين (الشفافية، المساءلة والرقابة) في المال العام مع الإشارة للتجربة المصرية

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز الحكومة الإلكترونية باعتبارها مدخلاً لتحسين الشفافية والمساءلة والرقابة على المال العام، مع دراسة التجربة المصرية كنموذج يُستفاد منه في تطوير الأداء الحكومي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتناول التحليل كذلك مؤشرات تطور الحكومة الإلكترونية في مصر استناداً إلى تقارير الأمم المتحدة ومؤشرات البنية التحتية والجاهزية الرقمية. لم تستخدم الدراسة أدوات إحصائية كمية، بل اعتمدت على تحليل البيانات الثانوية والتقارير الدولية والوطنية كمصادر أساسية.

أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يساهم في رفع كفاءة الخدمات الحكومية. كما يؤدي إلى تعزيز الشفافية عبر إتاحة المعلومات، وتقليل فرص التلاعب، ودعم مبادرات البيانات المفتوحة، ويسهم في تعزيز المساءلة من خلال تحسين الرقابة على الإنفاق العام وتوفير قواعد بيانات مركزية دقيقة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Gunasilan (٢٠٢٢) بعنوان:

Digital Transformation Technologies Reshaping Financial Reporting, Transparency, and Accountability in Public Sector Organizations

تقنيات التحول الرقمي تعيد تشكيل التقارير المالية والشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور التحولي للتقنيات الرقمية في تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة في المحاسبة الحكومية، بوصفها ركائز أساسية للحكومة الرشيدة وبناء الثقة العامة، واعتمدت الدراسة منهجاً تكاملياً يجمع بين التحليل الكمي والدراسات الحالة لمؤسسات حكومية طبّقت هذه التقنيات بنجاح.

أظهرت النتائج أن تقنية البلوك تشين توفر مستوى غير مسبوق من الشفافية من خلال سجلات ثابتة وموثّقة تقلل فرص الاحتيال وتعزز قابلية التدقيق، بينما يسهم الذكاء الاصطناعي في رفع المساءلة عبر قدراته على كشف الأنماط والشذوذ ومراقبة الامتثال. كما تُحسّن تحليلات البيانات الضخمة كفاءة الأداء من خلال أتمتة المهام الروتينية وتوجيه الموارد واتخاذ القرارات في الوقت الفعلي.

دراسة Lubis, Muda & Kumalasari (٢٠٢٥) بعنوان:

Digital Accounting for Public Government Departments: A Theoretical Review

المحاسبة الرقمية للدوائر الحكومية: مراجعة نظرية

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تضطلع به المحاسبة الرقمية في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة المالية في القطاع العام، من خلال تحليل قدرتها على تبسيط التعقيد المالي وتوفير نظام أكثر دقة وتكاملاً لإنتاج بيانات مالية عالية الجودة وسهلة الوصول، واعتمدت الدراسة منهجاً نظرياً تحليلياً لاستعراض مزايا التحول نحو المحاسبة الرقمية، خصوصاً في أتمتة العمليات التقليدية ورفع كفاءة الأداء وتقليل التكاليف الإدارية، إضافة إلى مناقشة التحديات التي تعيق التطبيق مثل أمن البيانات، مقاومة التغيير، والفجوة الرقمية بين العاملين.

أظهرت النتائج أن التكامل بين التحول الرقمي وممارسات الحوكمة الرشيدة ونظم المحاسبة الحكومية يشكل عاملاً حاسماً لتحقيق نجاح المحاسبة الرقمية. كما بينت الدراسة أن هذا التكامل يسهم في تحسين المساءلة، والشفافية، وجودة التقارير المالية.

دراسة Chizoba & Onuora(٢٠٢٥) بعنوان:

Effect of Digital Transformation on Public Sector Accountability and Transparency in Nigeria

تأثير التحول الرقمي على المساءلة والشفافية في القطاع العام في نيجيريا

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الأثر التطبيقي للتحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام النيجيري، وذلك بالاعتماد على وزارات وهيئات الحكومة الفدرالية في ولاية أنامبرا كنموذج للتطبيق، واعتمدت الدراسة المنهج المسحي مستندة إلى نظرية التحديث المؤسسي، حيث جُمعت البيانات من خلال استبانة وُزعت على الفئات المستهدفة لعينة الدراسة (١٢٣) موظفاً، وتم تحليلها باستخدام اختبار فريدمان لفحص الفروض البحثية.

أظهرت النتائج أن تطبيق نظام إدارة معلومات العاملين ونظام الخزينة الموحدة له أثر إيجابي ومعنوي على مستوى المساءلة والشفافية عند مستوى دلالة ٥%. كما بيّنت النتائج أن تطبيق نظام إدارة معلومات العاملين أسهم في الحد من المخالفات المالية في نظام الرواتب الحكومي، بينما عزز تطبيق نظام الخزينة الموحدة الشفافية في إدارة الأموال العامة.

دراسة Lestari (٢٠٢٥) بعنوان:

Transparency and Accountability in the Digital Era: Insights from Public Sector Accounting

الشفافية والمساءلة في العصر الرقمي: رؤى من المحاسبة في القطاع العام

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة سردية تحليلية لكيفية تأثير التحول الرقمي في إعادة تشكيل المحاسبة في القطاع العام، من خلال دمج الأدبيات الحديثة المتعلقة بالفرص والتحديات والآثار السياسية لهذا التحول. واعتمدت الدراسة منهج المراجعة المنهجية عبر تحليل دراسات منشورة في قواعد بيانات *Scopus* و*Web of Science* خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٢٤ باستخدام كلمات مفتاحية مرتبطة بالتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية والمحاسبة الحكومية.

أظهرت النتائج أن الأنظمة المحاسبية الرقمية تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية والحد من مخاطر الاحتيال، بينما تعزز منصات الحكومة الإلكترونية الشفافية ومشاركة المواطنين من خلال إتاحة البيانات المالية. كما بينت الدراسة أن دمج التحليلات الضخمة والمراجعة يدعم الرقابة، إلا أن نجاح التطبيق يرتبط بجاهزية البنية التحتية والدعم المؤسسي. ويبرز رأس المال البشري كعامل حاسم نتيجة فجوات الثقافة الرقمية لدى المحاسبين والمراجعين.

مقارنة الدراسة الحاليّة مع الدراسات السّابقة:

في ضوء الدراسات السابقة، يتحدد موقع الدراسة الحالية باعتبارها امتداداً نوعياً وعملياً لهذا التراكم العلمي، مع تقديم إضافة تتمثل في التركيز على الجهات العامة ذات الطابع الإداري من منظور محاسبي الإدارة في اللاذقية، وهو منظور لم تعالجه معظم الدراسات السابقة بشكل مباشر. فبينما اعتمدت دراسات عربية عديدة – مثل قورين وغالية (٢٠٢٥) وسعيدي (٢٠٢٤) وشرقي وحدوش (٢٠٢١) – على منهجيات وصفية تحليلية تستند إلى بيانات ثانوية دون تطبيقات ميدانية كمية، تأتي الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة عبر تحليل ميداني قائم على أدوات قياس كمية، كما تختلف الدراسة عن العرادة (٢٠٢٣) التي تناولت الجمعيات التعاونية وليس الجهات الحكومية الإدارية. أما على مستوى الدراسات الأجنبية، فقد ركزت الدراسات مثل Chizoba (2025) و Lestari (2025)على وزارات اتحادية ومراجعات نظرية، بينما تضيف الدراسة الحالية بعداً تطبيقياً جديداً يتعلق بدور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية وفق تقييم عملي من محاسبي الإدارة في القطاع الحكومي الإداري.

الإطار النّظري للبحث:

مفهوم التحول الرقمي:

أصبح مصطلح التحول الرقمي أحد المفاهيم المحورية في النقاشات المعاصرة، لدوره الفاعل في إحداث تغييرات تنظيمية عميقة، وذلك نتيجة للتطورات المتسارعة في بيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمتاز التحول الرقمي بطبيعته الديناميكية والمستمرة، إذ لا يُعد حدثاً مؤقتاً أو ذا إطار زمني محدد، بل هو عملية مستمرة تتجدد بتجدد الابتكارات التقنية، مما يستلزم من المؤسسات التكيّف الدائم لمواكبة هذه المستجدات وتحقيق أقصى استفادة منها (قرنده و حامد ، ٢٠٢٥).

يقصد بالتحول الرقمي العملية التي تطبقها المؤسسات والهيئات لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال، وكافة العمليات التقليدية غير الرقمية التي تقوم بها، والخدمات التي تقدمها، وأنظمة التوثيق الخاصة بها، لتصبح المهام والمسؤوليات والخدمات رقمية قائمة على البرامج والتطبيقات بدلاً من أن تكون تقليدية تعتمد على الأوراق التي تستغرق وقت طويل في الإنجاز، ويساعد التحول الرقمي الهيئات والكيانات الأخرى على تحقيق نتائج أفضل .(Abhishek et al., 2024)

فوائد التحول الرقمي في القطاع العام:

يعد التحول الرقمي تغييرا ثقافيًا واستراتيجيًا يُحدث نقلة نوعية في أداء المؤسسات العامة، ويمنحها القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية ومن أهم فوائده:

١. تحسين الكفاءة التشغيلية :يُسهم التحول الرقمي في أتمتة العمليات الإدارية داخل المؤسسات العامة، مما يخفض بشكل ملحوظ الوقت والجهد المطلوبين لإنجاز المعاملات الحكومية. وعلاوةً على ذلك، يُقلّل من الأخطاء البشرية عبر اعتماد أنظمة ذكية ذات دقة عالية، ويُحسّن إدارة الموارد من خلال تقليل الهدر وخفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالأساليب التقليدية. (الكايد، ٢٠٢٣)

٢. تعزيز تجربة المواطنين :تتيح الأنظمة الرقمية تقديم خدمات أسرع وأكثر ملاءمة، مما يُعزّز مستوى رضا المواطنين والمنظمات المستفيدة. وتوفر قنوات تواصل رقمية متمثلة في التطبيقات الحكومية والمواقع الإلكترونية تجربة تفاعلية متطورة، مع إمكانية تخصيص الخدمات اعتمادًا على بيانات المستخدمين واحتياجاتهم الفعلية.

٣. زيادة الابتكار الحكومي :يُمكنّ التحول الرقمي الجهات العامة من إطلاق خدمات جديدة وتحديث أساليب العمل بكفاءة، عبر بيئة تكنولوجية تدعم التجريب السريع وتحليل ردود الفعل. بالإضافة إلى ذلك، يُعزّز الإبداع في تصميم نماذج عمل مبتكرة تتماشى مع التطورات العالمية.

٤. تحسين اتخاذ القرار :توفر البيانات الضخمة وتقنيات التحليلات رؤى دقيقة لصناع القرار، مما يتيح اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة وتوقعات مستقبلية. ويُعزّز هذا الجانب تطوير استراتيجيات تحسين الخدمات الحكومية بشكل منهجي.

٥. دعم التوسع والنمو :يُسهم التحول الرقمي في توسيع نطاق الخدمات العامة لتشمل شرائح سكانية أوسع عبر المنصات الإلكترونية، مع إمكانية تقديم خدمات رقمية جديدة ترفع الكفاءة الاقتصادية وتدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الحكومية.

٦. تعزيز المرونة والاستجابة :تمكّن البنية التحتية الرقمية المؤسسات الحكومية من التكيف السريع مع التغيرات الداخلية والخارجية، وضمان استمرارية الأعمال عبر حلول سحابية مرنة وقابلة للتوسّع.

٧. تحسين التواصل والتعاون :توفر الأدوات الرقمية منصات فعّالة لتبادل البيانات والمعلومات بين الفرق الحكومية، وتسهّل العمل عن بُعد من خلال تقنيات الحوسبة السحابية والاجتماعات المرئية المتطورة.

٨. دعم الاستدامة البيئية :يُسهم التحول الرقمي في تقليل استهلاك الورق والموارد المادية، مما يحدّ من الانبعاثات البيئية ويُعزّز التوجه نحو إدارة حكومية أكثر استدامة وصديقة للبيئة. (قورين و غالية، ٢٠٢٥)

مقومات التحول الرقمي:

يمثّل التحول الرقمي في الوحدات الحكومية خطوة استراتيجية ولضمان نجاحه، لا بد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية، أبرزها: (عدنان، ٢٠١٩)

١. القيادة والرؤية الاستراتيجية: يتطلب التحول الرقمي قيادة حكومية قادرة على توجيه الجهود بثبات، عبر وضع رؤية واضحة تشمل أهدافاً محددة وخططاً تنفيذية تضمن استثمار الموارد بكفاءة ودعم مسار التغيير المؤسسي.

٢. البنية التحتية التكنولوجية: يعتمد التحول الرقمي على توافر بنية تقنية متطورة تشمل شبكات اتصال موثوقة، أنظمة معلومات مستقرة، وحلول تخزين ومعالجة بيانات قابلة للتطوير، بما يسمح بتنفيذ العمليات الرقمية بكفاءة.

٣. التدريب وبناء القدرات: يمثل تأهيل العاملين ركيزة أساسية لنجاح التحول من خلال برامج تدريب مستمرة تنمّي المهارات الرقمية وتساعد الموظفين على التكيف مع الأنظمة الجديدة، مما يحسّن جودة الخدمات.

٤. الأمن السيبراني وحماية البيانات: يتطلب التحول وضع آليات أمن قوية تحمي البيانات الحساسة من الاختراق عبر تطبيق سياسات صارمة واستخدام تقنيات متقدمة لضمان سلامة المعلومات واستمرارية العمل.

٥. التعاون والشراكات: يسهم التعاون بين الجهات الحكومية ومع القطاع الخاص في توفير خبرات إضافية وحلول مبتكرة تدعم تنفيذ المبادرات الرقمية بكفاءة أعلى.

٦. الابتكار والثقافة المؤسسية: يتطلب التحول ثقافة مؤسسية تشجع على الإبداع والتجريب، مما يسمح بتطوير حلول جديدة والاستجابة السريعة للتغيرات التقنية واحتياجات المواطنين.

المساءلة ودورها في الجهات العامة ذات الطابع الإداري:

تُعد المساءلة من المبادئ الجوهرية في إدارة المال العام، إذ تُعنى بضرورة تحمل المسؤولين في الوحدات الحكومية تبعات قراراتهم وتصرفاتهم، مع تقديم تبريرات واضحة ومدعومة بالأدلة للأطراف المعنية، بما يتماشى مع الأهداف المعلنة مسبقًا، إذ انّ المساءلة لا تقتصر على مجرد الإبلاغ عن الأداء، بل تشمل التقييم المستمر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، ومعالجة الآثار المترتبة على الأداء غير الفعال (lyoha & Oyerinde, 2010).

تنقسم المساءلة إلى نوعين رئيسيين: المساءلة المالية، التي تُعنى بضمان إنفاق الموارد العامة ضمن الأطر المقررة وفق آليات رقابية شفافة، والمساءلة الإدارية، التي تركز على فعالية نظم الرقابة الداخلية وتعزيز التوازن المؤسسي. (Ibietan, 2013)

تتطلب المساءلة الفاعلة توافر معلومات دقيقة وموثوقة التي تضع أطراً واضحة للإفصاح المحاسبي في الوحدات الحكومية، وتسهم في إعداد تقارير مالية شفافة وذات مصداقية. وتُعد الشفافية هنا شرطاً أساسياً لتحقيق مساءلة حقيقية، إذ تمكّن المواطنين من تقييم كفاءة وفعالية أداء الجهات العامة. (Mnif & Gafsi, 2020)

الشفافية ودورها في الجهات العامة ذات الطابع الإداري:

ينطوي مفهوم الشفافية في الوحدات الحكومية على أبعاد متعددة، ترتبط جميعها بإتاحة المعلومات، وضمان وضوحها، وسهولة الوصول إليها من قبل كافة الأطراف المعنية. ويُعد الإفصاح عن المعلومات وسيلة جوهرية

لتعزيز الثقة بين الجهات الحكومية والمواطنين، كما يُعد مؤشراً مهماً على جودة الحوكمة (Castañeda-Rodríguez, 2022). وقد ورد في الأدبيات السابقة أن الشفافية تتمثل في نشر المعلومات وتيسير الوصول إليها من دون عوائق، مما يعزز فهم النظم والإجراءات داخل المؤسسات الحكومية، ويقوي العلاقة بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها. كما أنها تشمل أيضاً علنية الإجراءات الحكومية، فهيا تعني توافر معلومات دقيقة، موثوقة، ومفهومة لجميع أصحاب المصالح، دون تأخير أو تحريف أو ضياع. (Vilela, Gomes, & Morais, 2017)

تكتسب الشفافية أهمية متزايدة في سياق الإصلاح الإداري، إذ تعدّ من الركائز الأساسية لتطوير الأداء المؤسسي، خاصة في الدول التي تسعى لتعزيز المساءلة. فإتاحة المعلومات المالية بطريقة واضحة وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب، تعزز من فعالية المساءلة وتدعم جهود الإصلاح. ومن هذا المنطلق، تُعد نظم المحاسبة في القطاع العام أداة مركزية لضمان الشفافية، إذ تتيح إعداد تقارير مالية دقيقة تُسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار، كما أنها تمكّن المواطنين والجهات الرقابية من متابعة استخدام الموارد العامة. وبالتالي، فإن الشفافية ليست فقط ضرورة إدارية، بل هي شرط لتحقيق المساءلة والمصداقية. (Al-Hashimi, 2019)

٣- النتائج والمناقشة:

٣-١: صدق الأداة (الصدق البنائي):

يوضح الجدول رقم (١) معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي للتحقق من الاتساق الداخلي

الجدول رقم :(1) معاملات الارتباط بين بين كل المساءلة والشفافية والتحول الرقمي

التحول الرقمي	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية P. value	الحكم على الصدق
المساءلة	.931	٠٠٠.	دال احصائياً
الشفافية	.937	٠٠٠.	دال احصائياً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

يشير الجدول رقم (١) إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدًا بين التحول الرقمي وكل من المساءلة والشفافية، حيث بلغت معاملات الارتباط ٩٣١. و٩٣٧. على التوالي، وهي قيم مرتفعة. كما أن قيم الدلالة الإحصائية ٠٠٠. وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يدل على أن هذه العلاقات دالة إحصائياً، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأداة تتمتع بدرجة جيدة من الاتساق بين متغيراتها، مما يدعم مقبولية الصدق البنائي بشكل عام

٣-٢: ثبات الأداة (ألفا كرونباخ):

الجدول رقم :(2) معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة الخاصة بالتحول الرقمي

التحول الرقمي	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	التفسير
التحول الرقمي الكلي	20	٠,٨١٦	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

يُظهر الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمقياس الكلي للتحول الرقمي بلغت (٠,٨١٦)، وهي قيمة مرتفعة وتدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المقياس.

٣-٣: التوزيع الديموغرافي لأفراد العينة:

جدول رقم (٣) التوزيع الديموغرافي لأفراد العينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة(%)
التخصص	محاسبة	15	29.4
	اقتصاد	19	37.3
	مصرفية	4	7.8
	إدارة	7	13.7
	حقوق	4	7.8
	غير ذلك	2	3.9
الخبرة الوظيفية	سنة واحدة	22	43.1
	أقل من خمس سنوات	18	35.3
	أقل من عشر سنوات	11	21.6
المؤهل العلمي	جامعي	23	45.1
	ماجستير	23	45.1
	دكتوراه	5	9.8
المجموع		51	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

بين الجدول الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (٥١) مفردة. فمن حيث التخصص العلمي، شكلت تخصصات الاقتصاد النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (٣٧,٣%)، تلتها تخصصات المحاسبة بنسبة (٢٩,٤%)، ثم الإدارة بنسبة (١٣,٧%)، في حين توزعت النسب المتبقية بين تخصصات المصرفية والحقوق بنسبة (٧,٨%) لكل منهما، وتخصصات أخرى بنسبة (٣,٩%). ويعكس ذلك هيمنة التخصصات ذات الصلة بالجوانب المالية والإدارية، الأمر الذي يتوافق مع طبيعة الوظائف المحاسبية محل الدراسة.

أما فيما يتعلق بالخبرة الوظيفية، فقد أظهرت النتائج أن نسبة (٤٣,١%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة وظيفية تبلغ سنة واحدة، بينما بلغت نسبة ذوي الخبرة الأقل من خمس سنوات (٣٥,٣%)، ونسبة ذوي الخبرة الأقل من عشر سنوات (٢١,٦%). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة الموظفين حديثي العهد نسبياً بالعمل الوظيفي، مما قد يعكس وجود كوادر شابة قادرة على التفاعل مع متطلبات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة.

وفيما يخص المؤهل العلمي، تبين أن نسبة (٤٥,١%) من أفراد العينة يحملون شهادة جامعية، وهي النسبة ذاتها للحاصلين على درجة الماجستير، بينما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه (٩,٨%). وتدل هذه النتائج على تمتع أفراد العينة بمستوى علمي مرتفع نسبياً، الأمر الذي يعزز من قدرة المشاركين على فهم فقرات الاستبانة وتقديم إجابات دقيقة وموضوعية، بما يدعم موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

٣-٤ اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: **:**لا يوجد فرق جوهري بين متوسط إجابات محاسبي الإدارة حول تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، وبين المتوسط الفرضي (3)

تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لمقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الفرضي للمقياس (٣)، والذي يمثل درجة الحياد.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس أثر التحول الرقمي على المساءلة

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر التحول الرقمي على المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري	13.589	50	.000	.74902	.6383	.8597

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

أظهرت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة أن قيمة tبلغت (١٣,٥٨٩) عند درجة حرية (٥٠)، وبمستوى دلالة إحصائية بلغ (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥)، كما بلغ متوسط الفرق (٠,٧٤٩). وهذا يدل على أن متوسط استجابات أفراد العينة كان أعلى من المتوسط الفرضي، مما يعني أن محاسبي الإدارة يقيّمون دور التحول الرقمي تقييماً إيجابياً في تعزيز المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري.

الفرضية الثانية: : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط إجابات محاسبي الإدارة حول تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، وبين المتوسط الفرضي . (3)

تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لمقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الفرضي للمقياس (٣)، والذي يمثل درجة الحياد.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس أثر التحول الرقمي على الشفافية

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر التحول الرقمي على الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري.	13.928	50	.000	.77059	.6595	.8817

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

أظهرت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة أن قيمة tبلغت 13.928عند درجة حرية 50، وبمستوى دلالة إحصائية بلغ 0.000وهو أقل من 0.05، كما بلغ متوسط الفرق .0.77059وهذا يدل على أن متوسط استجابات أفراد العينة كان أعلى من المتوسط الفرضي، مما يعني أن محاسبي الإدارة يقيّمون دور التحول الرقمي تقييماً إيجابياً في تعزيز الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري.

٤- استنتاجات البحث والمقترحات:

في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات البحث، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. تمتع أداة البحث بدرجة جيدة من الثبات، إذ بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (٠,٨١٦)، مما يدل على وجود اتساق داخلي مناسب بين فقرات الاستبانة وموثوقية مقبولة لنتائجها.

٢. أظهرت نتائج الصدق البنائي وجود معاملات ارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي، الأمر الذي يعكس قوة الاتساق الداخلي للأداة وصلاحيتها للقياس.

٣. اتسمت عينة البحث بمستوى علمي مناسب، حيث إن نسبة كبيرة من أفرادها يحملون مؤهلات جامعية ودراسات عليا، وهو ما يعزز من موثوقية الإجابات التي تم الحصول عليها.

٤. أظهرت النتائج أن محاسبي الإدارة يقيّمون دور التحول الرقمي تقييماً إيجابياً في تعزيز المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، وذلك بدلالة إحصائية معنوية.

٥. كما أظهرت النتائج أن محاسبي الإدارة يقيّمون دور التحول الرقمي تقييماً إيجابياً في تعزيز الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري في محافظة اللاذقية، وبمستوى دلالة إحصائية معنوي.

٦. تشير النتائج مجتمعة إلى أن التحول الرقمي يمثل مدخلاً مهماً لدعم آليات المساءلة والشفافية، من خلال تحسين توثيق الإجراءات، ورفع دقة البيانات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الرقابة الإدارية.

مقترحات البحث:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

١. تبنّي استراتيجية مؤسسية واضحة للتحول الرقمي داخل الجهات العامة ذات الطابع الإداري، ترتبط بالأهداف الرقابية والمحاسبية، وتستند إلى خطة تنفيذية تدريجية تضمن رفع كفاءة الأداء وتعزيز المساءلة والشفافية.

٢. تعزيز التكامل بين نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، بما يتيح التتبع الفوري للعمليات المالية والإدارية، ويرفع مستوى دقة البيانات، ويحدّ من الأخطاء والتدخلات غير المبررة.

٣. تطوير القدرات الرقمية لمحاسبي الإدارة من خلال برامج تدريبية مستمرة ومتخصصة، تُمكّنهم من الاستخدام الفعّال للأنظمة الرقمية، وتُسهم في تحسين جودة التقارير المالية والإدارية.

٤. توسيع نطاق الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية الرسمية، مع الالتزام بنشر التقارير الدورية والبيانات ذات الصلة في الوقت المناسب، بما يعزز الشفافية ويدعم ثقة الجهات الرقابية وأصحاب المصلحة.

٥. توفير دعم فني ومؤسسي مستمر للأنظمة الرقمية داخل الجهات العامة، بما يضمن استدامة تطبيق التحول الرقمي، ويحدّ من المشكلات التقنية والتنظيمية التي قد تعيق تحقيق أهدافه.

٦. إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات إضافية مرتبطة بالتحول الرقمي، مثل جودة البيانات، والأمن السيبراني، والرقابة الداخلية، وعلاقتها بالمساءلة والشفافية في الجهات العامة

٥- المراجع العربية والأجنبية:

سعيدي، نور الدين. ٢٠٢٤. *التحول الرقمي كآلية لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة للبلديات. التحول الرقمي والمالية العامة في الجزائر "الواقع والتحديات"* الصفحات ١-١٢. الجزائر: جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد.

شرقي، محمود؛ حدوش، صليحة. ٢٠٢١. *دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر. مجلة صوت القانون، ٧*، ٣، الصفحات ١٥٥-١٩٠.

عدنان، مصطفى. ٢٠١٩. *تقنيات التحول الرقمي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، ٥ ،٩*، الصفحات ٥٦-٨٩.

العرادة، طلال. ٢٠٢٣. *انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٥*، ٥، الصفحات ١-٢٠.

قرنده، صلاح؛ حامد، نور. ٢٠٢٥. *أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة في الجامعات الحكومية السودانية. مجلة البشائر الاقتصادية، ١١* ، ١،الصفحات ٢٤٢-٢٦٠.

قورين، حاج قويدر؛ غالية، كنزة. ٢٠٢٥. *التحول الرقمي وتعزيز الحكومة الإلكترونية كمدخل لتحسين (الشفافية، المساءلة والرقابة) في المال العام مع الإشارة للتجربة المصرية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، ١٥*، ١، الصفحات ٥١٣-٥٣٧.

الكايد، محمد. ٢٠٢٣. *التحول الرقمي في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وأثرها في تطور الخدمات البلدية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٤*، ٤الصفحات ٤٠-٥٣.

ABHISHEK, N., SURAJ, N., RAHIMAN, H., NAWAZ, N., & RASHMI, R. 2024. *Digital transformation in accounting: elevating effectiveness across accounting, auditing, reporting and regulatory compliance. Journal of Accounting & Organizational Change*, 6,8 , pp. 59-83.

AL-HASHIMI, A. 2019. *Transparency of government financial reporting: A case study of local government financial reporting in Iraq*. *International Journal of Innovation, Creativity and Change, 10*, 6 , pp. 372-393.

CASTAÑEDA-RODRÍGUEZ, V. 2022. *Is IPSAS Implementation Related to Fiscal Transparency and Accountability? BAR − Brazilian Administration Review, 19*,1 , pp. 1-21.

CHIZOBA, O., & ONUORA, J. 2025. *Effect of Digital Transformation on Public Sector Accountability and Transparency in Nigeria*. *Journal of Accounting and Financial Management, 11*,1, pp. 40-53.

GUNASILAN, U. 2022.*Digital Transformation Technologies Reshaping Financial Reporting, Transparency, and Accountability in Public Sector Organizations*. *Accountancy Business and the Public Interest, 40* ,7, pp. 106-116.

IBIETAN, J. 2013. *Corruption and public accountability in the Nigerian public sector: Interrogating the omission*. *European Journal of Business and Management, 15*, 5, pp. 41-50.

LESTARI, P. 2025. *Transparency and Accountability in the Digital Era: Insights from Public Sector Accounting*. *Sinergi International Journal of Accounting & Taxation, 3* ,3, pp. 195-208.

LUBIS, F., Muda, E., & Kumalasari, F. 2025. Digital Accounting for Public Government Departments: A Theoretical Review. *Pakistan Journal of Life and Social Sciences, 23*, 1 ,pp. 372-382.

LYOHA, O., & OYERINDE, D. 2010. *Accounting infrastructure and accountability in the management of public expenditure in developing countries: A focus on Nigeria*. *Critical perspectives on Accounting, 21* ,5, pp. 361-373.

MNIF, Y., & GAFSI, Y. 2020.*A contingency theory perspective on the analysis of central government accounting disclosure under International Public Sector Accounting Standards (IPSAS)*. *Meditari Accountancy Research, 28,6* , pp. 1089-1117.

VILELA, N., GOMES, J., & MORAIS, P.2017. *Government Transparency: Reality or Mirage? Lex Localis - Journal Of Local Self-Government, 15* ,3 pp. 725-736.

٦-ملحق رقم (١) الاستبيان:

السادة المشاركين في هذا الاستبيان:

أشكر لكم مساهمتكم في تغطية الجزء التطبيقي لبحث أقوم بإعداده حول دور التحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)

وستعامل كافة المعلومات التي يتم الحصول عليها باهتمام تام لأغراض البحث العلمي وليس لأغراض أخرى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إعداد الباحث

أحمد موسه

إشراف

المشرف الرئيس	المشرف المشارك
أ. د. لطيف زيود	د. أحمد عاصي
أُستاذ في قسم المحاسبة	أُستاذ مساعد في قسم المحاسبة

المحور الأول: المتغيرات الديموغرافية

١- التخصص : ☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ مصرفية ☐ إدارة ☐ حقوق ☐ غير ذلك (اذكره.....)

٢- الخبرة الوظيفية: ☐ سنة ☐ أقل من خمس سنوات ☐ أقل من عشر سنوات ☐ عشرة فأكثر

٣- المؤهل العلمي: ☐ جامعة ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٤- تستخدم تقنيات التحول الرقمي في عملك كمحاسب إدارة: ☐ نعم ☐ لا

أرجو وضع إشارة x ضمن مربع الإجابة التي تختارها:

المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على المساءلة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري	غير موافق بشدة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
١- يسهم التحول الرقمي في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والتشغيلية داخل الجهة العامة.					
٢- يعزز تطبيق الأنظمة الرقمية الالتزام بالقواعد والسياسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة.					
٣- تتيح الأدوات الرقمية تقديم تأكيدات أدق وأكثر موضوعية بشأن سلامة توجيه الأموال العامة.					
٤- يعزز التحول الرقمي الالتزام المتساوي بالقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل جميع العاملين دون استثناء.					
٥- يساعد التحول الرقمي في زيادة وضوح أهداف الموازنة العامة وتسهيل متابعتها.					
٦- ترفع الأنظمة الرقمية من قدرة الجهة العامة على كشف المعاملات الاحتيالية المحتملة.					
٧- يسهم التحول الرقمي في خفض احتمالات الفساد الإداري والمالي داخل الجهة العامة.					
٨- تتحسن من خلال التحول الرقمي عمليات إدارة الأصول والخصوم وتحديث بياناتها.					
٩- يوفر التحول الرقمي معلومات أكثر شمولية ودقة حول التكاليف والإنفاق العام.					
١٠- يسهم تطبيق الأنظمة الرقمية في توفير بيانات تفصيلية وشاملة حول الإيرادات والمساهمات الخارجية.					
المحور الثالث: أثر التحول الرقمي على الشفافية في الجهات العامة ذات الطابع الإداري.	غير موافق بشدة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
١- يزيد التحول الرقمي تقبّل الملاحظات والاقتراحات الواردة من الموظفين وتعزيز الاستجابة لها.					
٢- يرفع تطبيق الأنظمة الرقمية مستوى وضوح الإجراءات المحاسبية وتبسيط فهمها.					
٣- تساعد المنصات الرقمية في إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب دون تأخير أو تقديم.					
٤- يرفع التحول الرقمي من ملاءمة المعلومات المحاسبية لأهداف العمل الحالية والمستقبلية.					
٥- يوفر التحول الرقمي نماذج معاملات أكثر وضوحاً وسهولة في الاستخدام.					
٦- تسهم التطبيقات الرقمية في تسريع الاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية وتحسين جودتها.					
٧- يحسّن التحول الرقمي جودة مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي في الجهة العامة.					

٨- يعزّز التحول الرقمي مشاركة المدققين الداخليين والخارجيين خلال جميع مراحل تنفيذ الموازنة.					
٩- يؤدي التحول الرقمي إلى نشر تقارير مالية دورية ومفصلة تعزز شفافية الجهة الحكومية.					
١٠- يتيح التحول الرقمي توفير تقارير دورية عن أداء الجهة العامة ومدى تحقيقها لأهدافها.					